ماجد المطيري: جمع تواقيع النواب لاستعجال مناقشة «التشريعية» مقترح إسقاط القروض

ماجد المطيري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أعلن النائب ماجد المطيري عن بدء حملة لجمع التواقيع النيابية لاستعجال دراسة اللجنة التشريعية مقترح إسقاط القروض مقابل ودائع حكومية وإحالته إلى اللجنة المالية.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن التفاعل والدعم لحملة إسقاط القروض من قبل المواطنين منذ إطلاقها قبل 21 يوما كان حافزا ومشجعا له للبدء في حملة تواقيع نيابية لاستعجال مناقشته في اللجان المعنية. وطالب النواب في هذا الصدد بالانضمام إلى تلك الحملة الإنسانية وإبداء مواقفهم علانية دعما لحقوق المواطنين في العيش الكريم. وأضاف المطيري ان صندوق المعسرين الذي أنشأته الحكومة سابقا هو اعتراف ضمني من الحكومة بأنها أغرقت الشعب بالديون والالتزامات عندما فتحت الاقتراض من البنوك بلا ضوابط وتغاضت عن جميع القوانين. وبين ان هذه الخطوة الحكومية غير الموفقة خلقت واقعا جديدا نتج عنه وجود معسرين ونحن نعيش في دولة من أغنى دول العالم. وانتقد المطيري تصريحات البعض ممن تناولها من منظور ديني قائلا: «من يقول إن إسقاط القروض إهدار للمال العام ولا يجوز، أذكره بإسقاط المديونيات الصعبة البالغة مليارات دينار عن عدد بسيط من التجار». وأضاف: أذكر كل من يرفض المقترح أو يقلل من قيمته لأسباب غير معقولة ومتناقضة بحديث النبي ﷺ عن تنفيس الكربات والتيسير على المعسرين.

الحجرف يقترح إعداد خطة لربط أسواق العمل بمخرجات التعليم

مبارك الحجرف

تقدم النائب مبارك الحجرف باقتراح برغبة بأن تعمل الوزارات والجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم العالي على ربط أسواق العمل بمخرجات التعليم في خطة متوسطة وطويلة المدى.

ونص الاقتراح على ما يلي:

بالعلم والمعرفة والأخذ بأسباب التقدم ترقى الشعوب وتتقدم علميا ويعد الابتعاث إحدى أهم الوسائل لتطوير التعليم عن طريق إلحاق أبنائنا الطلبة بالجامعات العلمية المعروفة بالخبرة والكفاءة ومن خلالها يتم نقل الخبرات من الدول المتقدمة الى الأجيال القادمة للنهوض بدولتنا، ونظرا لما عاناه الخريجون مع ديوان الخدمة المدنية.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تعمل الوزارات والجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم العالي على ربط أسواق العمل بمخرجات التعليم في خطة متوسطة وطويلة المدى يتم الإعلان عنها ويخصص للحاصلين على الثانوية العامة الراغبين في الابتعاث للدراسة خارج البلاد ملتقى سنوي قبل ابتعاثهم للخارج يهدف الى عرض الاحتياجات والتخصصات الوظيفية المطلوبة من الوزارات والجهات الحكومية لكي يتمكن الطلبة الخريجون من الثانوية العامة معرفة التخصصات المطلوبة وفق هذه الخطة ويتم التقديم على الوظائف لكل جهة قبل الابتعاث للدراسة على أن يتم قبولهم في هذه الوظائف عقب الانتهاء من دراستهم خارج البلاد وحصولهم على المؤهل العلمي لتصبح وظائفهم جاهزة.

أبل: قانون اتحاد الطلبة من أولويات «التعليمية» وستقدم تقريره في دور الانعقاد الحالي

■ عمر الطبطبائي: القانون بعد إقراره سيمنع أي تلاعبات أو سيطرة على الاتحاد

د. خليل أبل وعمر الطبطبائي خلال الجلسة الحوارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة الأميركية

نظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـ فرع الولايات المتحدة الأميركية ندوة حوارية عن إشهار الاتحادات الطلابية في مسرح مبنى الشيخ صباح الأحمد بمجلس الأمة بحضور النائبين د.خليل أبل وعمر الطبطبائي وقيادات الاتحاد. وطالب الحضور من النواب وممثلي الاتحاد بضرورة تسريع إقرار قانون ينظم عمل اتحاد الطلبة وأن تكون تبعية الاتحاد لوزارة التعليم العالي.

وقال النائب د.خليل عبدالله ان قانون اتحاد الطلبة من أولويات لجنة الشؤون التعليمية وستقدم تقريره خلال دور الانعقاد الحالي، مشيرا إلى أن وجود القانون مطلب مهم لأن أنشطة الطلبة تحتاج الى تنظيم خاصة ان اللائحة الطلابية الحالية غير ملزمة ومن وضعها يستطيع تغييرها.

وأكد ان القانون سيراقب مصادر تمويل النقابات والاتحادات ويتابع إليه سير صرفها لأن من سيمول سيتحكم بالمصير الانتخابي، لافتا إلى ان الأعداء بيننا من الداخل وهناك من يريد التربص بنا.

وأضاف ان القانون لن يقر في اللجنة التعليمية إلا بعد ان يأخذ كل الآراء المؤيدة والمعارضة ومن بينهم الطلبة، لافتا الى ان القانون يلزم كل من الحكومة والاتحاد والوزارة ويشمل الجامعات الحكومية والخاصة داخل الكويت. وقال ان القانون يجب ألا يحد من حرية الطالب وفي حالة الإخفاق فإن القانون سيسمح لنا بمحاسبة الوزير، مشيرا الى ان العمل الطلابي للجميع ولا يجوز ان تتحكم به الجماعات السياسية.

وأكد ان الحركة الطلابية هي انعكاس طبيعي لثقافته المجتمع وان التحدي القادم هو تنظيم القوانين بمشاركة المجتمع وباقي فئات المجتمع المدني.

من جانبه، قال النائب عمر الطبطبائي ان اللجنة التشريعية لديها اقتراح بإشهار اتحاد الطلبة وهناك تعديلات تم تقديمها ستحل الكثير من المشاكل.

وقال ان القانون والمقترحات التي نناقشها في المجلس سيكون للطلبة دور كبير فيها كونها مختصة بالحركة الطلابية، مطالبا التيارات السياسية بضرورة مساندة الحركات الطلابية وعدم التخلي عنها.

وأكد ان القانون بعد إقراره سيمنع أي تلاعبات أو سيطرة على الاتحاد، مؤكدا ضرورة ان تكون قنوات التواصل مفتوحة ما بين الطلبة الكويتيين في الخارج مع نواب مجلس الأمة في الداخل.

واستغرب الطبطبائي ان يدار الاتحاد من جهه واحدة لمدة 23 سنة في أميركا إلا عندما أتت حركة وأخذت الاتحاد، مشيرا إلى ان الوضع الحالي سيئ.

وطالب بعقد اجتماعات دورية بين اتحادات الطلبة الخارجية لحماية الحركة الطلابية والرجوع للقامات النقابية الكويتية العريقة.

«الداخلية والدفاع» ترفض مقترحاً بمنح «الجنسية» لغير المسلمين.. ومشروع حكومي بشأن «تجنيس زوجات الكويتيين» خلال شهر

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح خلال اجتماع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

رفضت لجنة شؤون الداخلية والدفاع خلال اجتماعها أمس اقتراحا بقانون بشأن جواز منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين، فيما ناقشت عددا من الاقتراحات بقوانين المتعلقة بقانون الجنسية وإنشاء هيئة مكافحة المخدرات.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح صحافي أن رفض اللجنة مقترح تجنيس غير المسلمين جاء بإجماع أعضائها، وممثلي الحكومة في الاجتماع.

وقال العنزي إن اللجنة نظرت في 11 اقتراحا تختص بقانون الجنسية وتنصب على منح الجنسية الكويتية للمرأة غير الكويتية المتزوجة في حالة وفاة زوجها الكويتي من دون أن يقدم لها إعلان رغبة للحصول على الجنسية الكويتية.

الاقتراحات يمكن أن تعالج 400 حالة من زوجات الكويتيين

وبين أن هذه الاقتراحات قديمة ومقدمة من مجموعة من النواب ويمكن أن تعالج أكثر من 400 حالة من زوجات الكويتيين، مبينا أن هذه الاقتراحات تقضي بمنحهن الجنسية الكويتية بعد بلوغ أحد أبنائهن سن الرشد.

وكشف عن أن هناك مشروعا بقانون ستحيله الحكومة إلى اللجنة بهذا الخصوص بعد نحو شهر تقريبا، مؤكدا أن اللجنة ستتخذ قرارا بالموافقة على مشروع القانون.

وأشار إلى أن اللجنة أرجأت مناقشة الاقتراحات بقوانين في شأن إنشاء هيئة مكافحة المخدرات بناء على طلب وزير الداخلية التأجيل لمزيد من الدراسة.

من جهته، قال مقرر اللجنة النائب نايف المرداس إن اللجنة رفضت بالإجماع الاقتراح بقانون بشأن إلغاء شرط الديانة المسلمة من قانون الجنسية.

وأكد ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أبلغ اللجنة بأن هناك مشروعا بقانون متكامل سيقدم في تجنيس زوجات الكويتيين.

ولفت إلى أن هذا المشروع سيحوي بندا لمعالجة موضوع عدم تجنيس أرامل الكويتيين اللائي لم يتقدم أزواجهن أثناء حياتهم بطلبات إعلان رغبة لحصولهن على الجنسية.

فهاد: القانون الجديد ارتكز على مساواة الإخوة غير محددي الجنسية بمواطني دول مجلس التعاون

«حقوق الإنسان والمرأة» أنجزت تقريرها بشأن الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية

ثامر السويط والحميدي السبيعي ود.عادل الدمخي ود. خليل أبل ومحمد هايف خلال اجتماع لجنة شؤون حقوق الإنسان والمرأة والأسرة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أنجزت لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة خلال اجتماعها اليوم تقريرا بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية، فيما ستطلب من مجلس الأمة السماح لها بتلقي الشكاوى بشكل مباشر.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة: إن اللجنة التشريعية أحالت إليها 7 اقتراحات بقوانين في دور الانعقاد السابق تتعلق بالحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.

وأشار إلى أن اللجنة الدستور والقوانين الكويتية والاتفاقيات العالمية.

وذكر أنه تم خلال الاجتماع النظر في الالتماسات والشكاوى التي تتلقاها اللجنة وكيفية تلقيها مباشرة من الناس نظرا لما لهذه الشكاوى من خصوصية.

وأعلن الدمخي عزم اللجنة التقدم برسالة إلى مجلس الأمة للسماح لها بتلقي الشكاوى الموجهة إلى اللجنة مباشرة من خلال وسائل الاتصال والبريد الإلكتروني للجنة.

وأفاد بأن اللجنة ناقشت اليوم 8 شكاوى ووضعت السبل لمعالجتها، متوجها بالشكر للمكتب الفني للجنة على جهودهم في هذا الجانب.

وكشف الدمخي عن أن اللجنة ستقوم بزيارة يوم الخميس المقبل إلى مستشفى الطب النفسي للاطلاع على طريقة التعامل مع المرضى النفسيين تمهيدا لمناقشة مشروع قانون الصحة النفسية في جلسة 8 يناير.

وأكد أن الزيارة ستتبعها زيارات أخرى سوف تشمل السجون ومن بينها سجن الإبعاد ودور الرعاية ومراكز الإيواء ومراكز العمالة الوافدة، لمتابعة التوصيات التي وافق عليها مجلس الأمة ومدى العمل بها من قبل وزارة الداخلية والمؤسسات الإصلاحية.

من جانب آخر، قال الدمخي: إن اللجنة طلبت من المواطن محمد العنزي والذي سبق للجنة أن استضافته وعددا من إخوته للاستماع إلى شكواهم أن يقدم للجنة شيئا مكتوبا حتى تتعامل مع تلك الشكوى.

من جانبه، توجه النائب عبدالله فهاد بالشكر لرئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة على إنجازهم التقرير المتعلق بالاقتراح بقوانين بشان الحقوق المدنية والاجتماعية والتجارية لفئة غير محددي الجنسية وهذا انتصار للحق الإنساني لهذه الفئة.

وقال فهاد في تصريح صحافي: ان هذا القانون طال انتظاره ومنذ بداية المجلس قدمنا هذا الاقتراح بقانون بالإضافة الى اقتراحات أخرى تساهم في حياه كريمة لفئة غير محددي الجنسية.

وبين فهاد ان القانون الجديد انتهى الى وضع تعريف واضح لهذه الفئة ووضع حد لأزمة الجوازات المزورة التي عاني منها الآلاف من الأسر نتيجة إهمال الحكومة في هذا الملف.

وأوضح فهاد ان التعريف الجديد تضمن «يسمى كل البدون بمسمى غير محددي الجنسية وكل من استخرج وثيقة لم تعترف بها الدولة المعنية وهو على الأراضي الكويتية يسمى ذلك بمسمى غير محددي الجنسية»، مبينا انه بذلك تنتهي أزمة الجوازات المزورة.

وكشف فهاد ان القانون الجديد ارتكز على مساواة الاخوة غير محددي الجنسية بمواطني دول مجلس التعاون. ومعاملة موظفي هذه الفئة معاملة موظفي دول مجلس التعاون في الحقوق والواجبات وهذا ما أكدنا عليه دائما.

وبين ان القانون الجديد يمكن الاخوة غير محددي الجنسية من تملك العقار بالسكن الخاص وحق التعليم والصحة وإصدار الأوراق الثبوتية مثل الجوازات والبطاقة المدنية ورخصة القيادة وكذلك حق تأسيس وتملك الشركات أسوة بمواطني دول مجلس التعاون.

وتمنى فهاد من السلطتين التعاون من أجل إقرار هذا القانوني التاريخي الذي يساهم في إنهاء هذا الملف الإنساني.

أول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الدلال يطالب الحكومة بوقف إجراءات دمج «إعادة الهيكلة» و«القوى العاملة» لحين نظر المجلس تقرير اللجنة الصحية

محمد الدلال

القرارات والإجراءات التنفيذية أهملت رأي لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل

وجه النائب محمد الدلال رسالة إلى مجلس الأمة يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث ما تم من إجراءات مخالفة لالتزام الحكومة بإيقاف الإجراءات التنفيذية لدمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة الهيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

ونصت الرسالة على ما يلي:

ناقش مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/5/29 موضوع قرار دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة الهيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

وفي الجلسة المذكورة تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وقرر التالي: «وتأكيدا على ذلك ومن باب التعاون نحن سنقدم هذه الدراسات كلها للجنة وننتظر توصيتها قبل أن نأخذ الإجراءات التنفيذية من باب التعاون».

وفي الجلسة ذاتها وقبل حديث الوزير أعلاه قرر المجلس تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث الموضوع وإعداد تقرير بشأنه.

وقد تم ذلك وقدم تقريرا رقمه 114 للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل وهو مدرج حاليا في جدول أعمال المجلس، ونتهت اللجنة في تقريرها المذكور إلى عدم تأييد قرار الدمج الصادر بين جهاز برنامج إعادة الهيكلة والقوى العاملة وبين الهيئة العامة للقوى العامة مع توصيات أخرى في هذا الشأن.

وفوجئنا أخيرا بصدور قرارات تنفيذية تناقلتها الصحافة المحلية بشأن اعتماد ديوان الخدمة المدنية نقل تبعية قرابة 600 موظف من برنامج إعادة الهيكلة إلى هيئة القوى العاملة.

وصدور قرارات نقل وندب لعدد من موظفي برنامج الهيكلة يخالف ما صرح والتزم به نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بعدم اتخاذ أي اجراءات تنفيذية قبل الاطلاع وبحث توصيات اللجنة المختصة في المجلس.

كما ان هذه القرارات والإجراءات التنفيذية أهملت رأي لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ولم تنتظر نقاش مجلس الأمة لتقرير اللجنة.

ونظرا لأهمية الموضوع المذكور أعلاه ومساسه بالحقوق الأساسية للموظفين والعاملين في كل من جهاز برنامج إعادة الهيكلة القوى العاملة والهيئة العامة للقوى العاملة، كما أنه يمس هيكل العمل في إحدى أهم مؤسسات إدارة القوى العاملة بصفة عامة،

لذا أطلب من المجلس الطلب من لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل الالتقاء بممثلي الحكومة المعينة بهذا الملف لبحث ما تم من إجراءات مخالفة للالتزام الذي وضعته الحكومة بإيقاف الإجراءات التنفيذية والصادر في 2018/5/29.

كما نطالب الحكومة بإيقاف أي إجراءات تنفيذية تقوم بها في هذا الشأن إلى حين الالتقاء باللجنة المختصة ثم بحث ومناقشة مجلس الأمة للتقرير رقم 114 الصادر من لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في الموضوع ذاته.

لذا يرجى التكرم بعرض ما سبق كرسالة واردة لمناقشتها في جلسة المجلس المقبلة.

جانب من الحضور في الجلسة الحوارية